



# النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٣ حزيران (يونيو) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

## ■ سامي العبيدي رئيساً لمجلس الغرف السعودية



الخاص ممثلاً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وهي نسبة تعد ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة اقتصادياً، والتي قد تصل فيها النسبة إلى 70% إضافة إلى مساهماتها الكبيرة في خلق الوظائف".

وشكر العبيدي رئيس مجلس الغرف السعودية السابق، وزير العمل الحالي المهندس أحمد الراجحي على كل ما قدمه من عمل ونجاح في الفترة الماضية للمجلس. كما شكر العبيدي كافة رؤساء وممثلي الغرفة التجارية على ثقتهم، مؤكداً أن المجلس والغرف سيعملون في ظل منظومة واحدة، وبروح الفريق الواحد.

يذكر أن د. سامي العبيدي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة غرفة الطائف، والتي تفوز لأول مرة في تاريخها برئاسة مجلس الغرف.

اختار مجلس إدارة مجلس الغرف السعودية الدكتور سامي بن عبد الله العبيدي رئيساً لمجلس الغرف السعودية بالتركية، وكلاً من منير بن سعد وعبد الله بن مرزوق العديم نائبين للرئيس.

وجاء اختيار د. سامي رئيساً للمجلس خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس إدارة مجلس الغرف السعودية الذي عقد بمقر مجلس الغرف بالرياض لانتخاب رئيس جديد للمجلس بمشاركة رؤساء وممثلي 28 غرفة تجارية بالمملكة.

وتمت عملية الانتخابات لمنصبي الرئيس ونائبيه بإشراف من وزارة التجارة والاستثمار، والإدارة القانونية بالمجلس.

وأوضح رئيس مجلس الغرف السعودية د. سامي العبيدي في أول تصريح له بعد توليه المنصب أنه سيعمل وزملائه بالغرف التجارية وبالمجلس على تطوير قطاع الأعمال السعودي، والقطاع الاقتصادي والاستثماري بشكل عام، مشيراً إلى أن "الغرف التجارية وعددها 28 غرفة بمختلف مدن ومناطق المملكة لها دور كبير في التنمية وتطوير القطاع الخاص، وهو ما سنعمل عليه، لا سيما في ظل رؤية المملكة العربية السعودية بقيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان، والتي أكدت على دور القطاع الخاص في رسم مسار اقتصاد المملكة، من خلال رفع مساهمته من 40% حالياً إلى 65% من الناتج المحلي بحلول 2030، حيث يسهم القطاع

## ■ مصر: الهيزانية العامة تحقق فائضا للمرة الأولى منذ 10 سنوات



المالية المعلنة والمستهدفة للعام المالي 2017 / 2018 والمتمثلة في التحول لتحقيق فائض أولي للمرة الأولى منذ عقود بقيمة 0.1% من الناتج المحلي، وتحقيق عجز كلي يبلغ 9.8% من الناتج المحلي"، لافتاً إلى أن "التطورات الإيجابية لمؤشرات الموازنة والعجز تعكس ارتفاع الإيرادات العامة بشكل كبير خلال الفترة من يوليو 2017 إلى مايو 2018 لتتحقق 36% وهو ما فاق معدل النمو السنوي للمصروفات العامة والمقدر بنحو 24 في المئة".

كشف وزير المالية المصري، عمرو الجارحي، عن تحقيق الموازنة العامة للدولة فائضاً أولياً للمرة الأولى منذ أكثر من 10 سنوات بلغ نحو 1.9 مليار جنيه، مقابل عجز أولي قدره 47 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق.

وأوضح الوزير الجارحي، أن "النتائج الفعلية للموازنة العامة للفترة بين يوليو 2017 ومايو 2018 تؤكد وجود تحسن كبير وملحوظ في الأداء المالي، وفي المؤشرات المالية بشكل عام، في ضوء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل من قبل الحكومة، وفي ضوء تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي".

وقال: "شهدت ذات الفترة تحسناً ملحوظاً في السيطرة على معدلات العجز الكلي للموازنة لينخفض إلى 7.8% من الناتج مقارنة بنحو 9.3% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، مقابل متوسط بلغ 10.6% خلال السنوات الثلاث الماضية".

وشدد على أن "نتائج المالية العامة للفترة يوليو - مايو تؤكد إمكانية وقدرة وزارة المالية والحكومة المصرية على تحقيق المستهدفات

## ■ نمو الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي 0.8 في المئة



في الناتج المحلي الإجمالي للدولة".  
وبحسب البيانات بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017  
بالأسعار الحقيقية (سنة الأساس 2010) 1422.2 مليار درهم  
تقريباً على مستوى دولة الإمارات، في مقابل 1411.1 مليار درهم  
تقريباً نهاية عام 2016. وعلى مستوى التنوع الاقتصادي والأهمية  
النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فإنَّ  
تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية  
بلغت 1092 مليون درهم تقريباً، بنسبة نمو تصل إلى 3.2%  
بالأسعار الجارية وبنسبة 2.5% بالأسعار الحقيقية الثابتة نهاية عام  
2017 مقارنةً بعام 2016.

أظهرت الأرقام الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء  
الإماراتية، نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% للعام الماضي،  
بالأسعار الحقيقية الثابتة مقارنة مع عام 2016.  
وأشار سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد إلى أنَّ "التقديرات  
الأولية تشير إلى نمو الأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام، اعتماداً  
على النمو في الموارد النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط  
العالمية من ناحية والنمو في القطاعات غير النفطية من ناحية  
أخرى"، لافتاً إلى "نجاح سياسات التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة  
الإنتاجية الاقتصادية، وأهمية تفعيل المبادرات والأنشطة التي من  
شأنها زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها

## ■ "النقد الدولي" يتوقع تحسّن النمو في تونس



المزيد من المرونة على معدل الصرف سيسهمان في تحسين نتيجة  
الميزان الجاري ودعم الاحتياطي من العملة.  
ووفقاً للصندوق فغنّ الآفاق الاقتصادية التونسية لسنة 2018  
ملائمة على المدى المتوسط، متوقفاً التوصل لتحقيق نسبة نمو  
في حدود 4% عام 2022 شرط الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات  
الرامية إلى تحسين الإدارة المالية ومناخ الأعمال، والتوسع في إتاحة  
فرص الحصول على التمويل.

جدد صندوق النقد الدولي دعوة تونس إلى تطبيق الإصلاحات  
الاقتصادية واتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لضمان تعافي المالية  
العمومية والحد من التضخم ومن تراجع الاحتياطي من العملة إلى  
جانب ضمان الاستقرار الاقتصادي.

ودعا صندوق النقد تونس إلى إعطاء الأولوية للزيادة في العائدات  
الضريبية والحد من النفقات الجارية بهدف دعم نفقات الاستثمار  
والنفقات الاجتماعية. وأوصى السلطات التونسية بدعم المغادرة  
الطوعية للعاملين في الوظيفة العمومية وتقادي أي زيادات جديدة  
في الأجور إذا لم يتجاوز النمو التوقعات إلى جانب تطبيق زيادات  
في أسعار المحروقات كل ثلاثة أشهر.

ورحب الصندوق بلجوء البنك المركزي التونسي إلى الزيادة في نسبة  
الفائدة الرئيسية إلى 5.75%، مطالباً بمزيد من التشديد في السياسة  
النقدية للحد من التضخم الذي بلغ 7.7% في أيار (مايو) الماضي.  
مبيّناً أن التقليل من التدخل على مستوى سوق الصرف وإضفاء